فالمرور بطالح قوله ونصبهما يجوز في الثاني بتقدير فعل لايق نحو يجزى خيرا قوله ورفعهما قال الشيخ الرضي
في رفع الاول ضعف معنوي ولفظي اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا لا ان كان في عمله
اومعه خير واما الثاني فلان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف شيء كثير لاسيما
اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذف فرع مع خبره الذي هو جزئه لاسيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت
لم لايقدر الرفع كان التامة قلت اضعف تقديرها القلة استعمالها ولا يحذف للتخفيف الا الكثير الاستعمال
ولكون الشهرة دالة على المحذوف قوله فكان جزاؤه خبرا الماضي دخول الفاء على الماضي لانه مقدر
والفعل المقدر لابد له من الفاء قوله فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان ان المفتوحة
بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عوض من الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لاارى قولهم بعيدا
من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله
اباخراشة اما انت ذانفر فان قومي لم ياكلهم الضبع ولا يجوز ان يكون قوله لان كنت ذانفر متعلقا
بقوله لم ياكلهم اذ يمتنع تقدم ما بعد الفاء عليها الا توهما الشرطية فلابد من تقدير فعلها عند
البصريين من نحو يفتخرن وتتكبرن ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها
جوازا لم يغير صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع نفس كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها
بلا مفسر وجب تغيير صورتها من الكسر الى الفتح ولابد اذن من ما ليكون كافة لها عن مقتضاها
اعني الشرط ثم لاتخلو حالها عند ذلك من ان يحذف فيها كان مع اسمها وخبرها او تحذف وحدها
فان كان الاول وجب في جزائها الفاء نحو اما زيد فمنطلق اي ان يكون شيء موجودا فزيد منطلق
فلابد اذا من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط ان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها
واثباتها قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس من غير تبعية فلا يرد نحو لاغلام رجل غلاما حسنا من انه
منصوب بلا ولم بل لا قوله اي لنفي صفة الجنس اي لنفي ما يجري عليه قوله لما عرفت من معنى البعدية
او الدخول لايخفى انه لاحاجة في اخراجه عن تعريف المنصوب بلا الى هذا لانه يخرج بقوله يليها
نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسم لا ولعله قال ذلك ليصح قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها وقيل
في اخراجه المراد الذي اسند اليه خبرها وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واسند … قوله بعد
دخولها قوله وهذا القدر كاف الخ فيه ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لايسمى اسمها فالتعريف
غير مانع اللهم الا ان يعنى بالدخول عليه العمل فيه قوله مشبها به ان قيل ما تقول في قوله تعالى لا تثريب عليكم
اليوم اي لاتقبيح عليكم بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان حرفي الجر جعلتا للمصدر واسم الفاعل
وهما لايتمان بدون صلتيهما فيكونان شبيهين بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول
بان الجار الاول مع مجروره خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر لا واحد
عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لاعاصم بمعنى لايعصم من امر الله لا خبر عنه ما جعل الجار في الصورة
الاولى خبرا لان حرف الجر الذي هو صلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر … كان او منفيا

ولايضر

ولايضر تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل
لم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا يقول بك مار على ان بك مخبر عن مار قوله اي المسند اليه بعد
دخولها يعني ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى الاسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك
اظهر قوله والكسر في جمع المؤنث السالم خلافا للمازني والمبرد فانه مبنية على الفتح قوله بلا تنوين لانه
وان لم يكن للتمكن مشابه له تمنع من الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا
لاسماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة قوله والياء منهم من قال ان هذه الياء اعراب لان المثنى والجمع
في حكم المعطوف والمعطوف عليه الذين جعلا اسما واحدا وقد مر في باب النداء انه مضارع للمضاف قوله
لانه جواب ولانه نص في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراقية لايفيد التنصيص الا ترى ان ما جاءني
رجل لايفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءني من رجل قوله لان الاضافة اي
الاضافة الى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لايكون مبنيا الا نادرا
نحو خمسة عشر ونحوه قوله والتكرير ولذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة
على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلابد من التكرير للتنبيه عليها قوله لكن مطلقا
لا بعينه يعني اراد تنكير النوع لا تنكير التشخص قوله ليكون مطابقا لما قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن
مكررا لكفى نعم او لا قوله لاشتهاره ولقوله عليه السلام اقضاكم علي قوله ويقوي هذا التأويل اعلم
ان نزع اللام واجب على التأويلين سواء كانت اللام في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا في عبد الله
وفي عبد الرحمن اذ الله ورحمن لايطلقان على غيره تعالى حتى تعذر تنكيرهما اما النزع في الصورة الاولى
فلرعاية اللفظ واصلاحه واما في الثانية فالامر واضح ولما كان النزع على التأويل الثاني اوضح كما
يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه للتنكير تقويا للتأويل الثاني قوله في مثل لاحول ولاقوة اي لاحول
عن المعصية ولاقوة في الطاعة قوله فانها بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون
لا في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زايدة واذا رفعتهما يحتمل اربعة
اوجه احدها ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون في الموضعين
بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاولى بمعنى ليس والثانية زايدة ورابعها ان يكون الاولى للتبرئة
والثانية زايدة واذا فتحت الاولى ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع لا التبرئة
ولا زايدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان تكون للتبرئة ملغاة وان رفعت الاول
وفتحت الثاني يحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس وان يكون للتبرئة قوله وخبرها محذوف واحد
مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا
وان عمرا قائمان قوله اي لاحول ولاقوة موجودا لا اظهر موجودان قوله ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد
عند غير سيبويه فان لا عامله عند غيره في المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا يجوز تقدير خبر
واحد لان لا عنده مع اسمه المبني مبتدا والمعطوف منصوب بلا فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)